مشروع سكة حديد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: القوانين العابرة للحدود

بقلم: أندرو جونز، بول بريسكوت، د. سائرة نارمة-القاسم وملاك اليافعي

لقد بدأ المشروع الذي طال انتظاره، مشروع سكة حديد دول مجلس التعاون الخليجي، يأخذ ملامحه الأولى، حيث إن المشروع سيربط الدول الستة الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي من خلال سكة حديد يبلغ طولها ٢,٢٠٠ كلم، وستمر هذه السكّة عبر المدن الرئيسية في كل دولة من دول المجلس. ويأتي تطوير سكة حديد دول مجلس التعاون الخليجي تعزيزاً للجهود الفردية التي بذلتها كل دولة من دول المجلس على حدىً لتوسع بنيتها التحتية من وسائل النقل المحلية، وستتولى كل دولة المسؤولية عن بناء الجزء الذي سيمر في أراضيها من خط السكة الحديدية. وكانت قطر قد أطلقت بالفعل مشروع مترو الدوحة، الذي شهِد نجاحاً كبيراً في نقل ملايين المشجعين أثناء فعاليات مونديال كأس العالم فيفا ٢٠٢٢. أما مترو الرياض فهو أكبر شبكة مترو على مستوى العالم يجري تنفيذها حالياً وأوشكت على دخول المرحلة التجريبية. كما إن هناك خططاً طموحة لإنشاء منظومة سكة حديدية، كجزءٍ من مشروع سكة الحديد بين دول مجلس التعاون، تربط بين كلٍ من دولة قطر والمملكة العربية السعودية.

إن نجاح أي مشروع من مشاريع البنى التحتية يعتمد على الإطار القانوني الذي يتم وضعهُ لضمان تنفيذ ذلك المشروع وتشغيله بنجاح. وفي حين أن لكل دولة من دول مجلس التعاون ما يخصها من الأنظمة والقوانين، فمن الضروريّ بمكان وضع إطار قانوني موحدّ على مستوى مجلس التعاون الخليجي من أجل تنظيم مشروع سكة الحديد بين دول المجلس.

لقد تم الإقرار، في عام ٢٠١٩، بأهمية إيجاد قانون نقل موحد بين دول مجلس التعاون الخليجي، وهو القانون الذي سيهدف إلى تعزيز التنسيق والتطوير في مجال نقل البضائع والركاب بين دول المجلس، ناهيك عن أنّ وضع قانون نقل موحّد سيتيح إحداث تحوّل على مستوى منظومة النقل بأكملها، وهذا من شأنه أن يقتضي تحديث اللوائح والمتطلبات الفنية في كل دولة من دول المجلس بغية ضمان اتساق وتوافق هذه اللوائح والمتطلبات فيما بينها. ويمكن لمثل هذا القانون أن يشتمل على أحكام تتعلق على سبيل المثال بما يلي:

- عقود نقل البضائع، وسندات الشحن، وعقود نقل الركاب، ونقل البضائع الخطرة، والبنية التحتية للسكك الحديدية، وعربات السكك الحديدية.
- تعبئة البضائع وتحميلها وتسليمها وتصريفها.
- المسؤولية عن فقدان البضائع أو تلفها والتأخير في تسليمها.

- مسائل التأمين.
- إجراءات تسوية المطالبات وفض المنازعات.

كما يمكن لقانون النقل الموحد أن يُفضي إلى:

- توضيح القضايا المتعلقة بصياغة العقود وحقوق الأطراف المعنية ودول المجلس المشاركة والتزامات كل منهم ومسؤولياته.
- المساعدة في إيجاد بيئة قانونية واحدة وواضحة ومعروفة النمط فيما يخص النقل بالسكك الحديدية بين دول مجلس التعاون الخليجي.
- منح مشغلي السكك الحديدية وعملائهم القدرة على نقل البضائع والركاب عبر دول مجلس التعاون الخليجي على نحوٍ سريع وفعال من حيث التكلفة، بناءً على نظام قانوني موحد يراعي تخفيف العبء الإداري إلى حدّه الأدنى.

وسيكون مشروع سكة الحديد بين دول مجلس التعاون الخليجي موضع ترحيب، وسيعمل على تعزيز تواصل المقيمين والزوار بين دولة قطر والمملكة العربية السعودية، وسيعزز العلاقات الاقتصادية بين هذين البلدين.